

Distr.: General
27 August 2014

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٤

البند ١٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤

[بناء على توصية اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (E/2014/31)]

٢٧/٢٠١٤ - تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات^(١)،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ المتعلق بمتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات واستعراض اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والولاية المسندة بموجبه إلى اللجنة،

وإذ يشير كذلك إلى قراره ٩/٢٠١٣ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣ المتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٩٨/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ المتعلق بتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية،

وإذ يحيط علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي^(٢)،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام المعنون "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة"^(٣)،

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.

(١) انظر A/C.2/59/3 و A/60/687.

(٢) A/69/65-E/2014/12.

(٣) E/CN.16/2014/3.



الرجاء إعادة الاستعمال

14-58514 (A)



وإذ يعرب عن تقديره للأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على دوره في المساعدة على ضمان إنجاز التقريرين الآنفين الذكر في الوقت المناسب،

التقييم: استعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

١ - يلاحظ التنفيذ الجاري لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات^(١)، مع التشديد على وجه الخصوص على تعدد الجهات المعنية التي تضطلع به، والأدوار التي تؤديها في هذا الصدد الوكالات الرائدة بوصفها ميسرة لمسارات العمل وأدوار اللجان الإقليمية وفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، ويعرب عن تقديره لدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في تقديم المساعدة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه جهة تنسيق عملية متابعة القمة العالمية على نطاق المنظومة؛

٢ - يحيط علماً بتقارير العديد من كيانات الأمم المتحدة والموجز التنفيذي لكل منها المقدمة كإسهام في إعداد التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى اللجنة والمنشورة على الموقع الشبكي للجنة. بموجب التكليف الوارد في قرار المجلس ٨/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧، ويشير إلى أهمية التنسيق بشكل وثيق بين الميسرين الرئيسيين لمسارات العمل وأمانة اللجنة؛

٣ - يلاحظ تنفيذ نتائج القمة العالمية على الصعيد الإقليمي الذي يسرته اللجان الإقليمية، على نحو ما أشير إليه في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي^(٢)، بما في ذلك الخطوات المتخذة في هذا الصدد، ويشدد على ضرورة مواصلة معالجة القضايا التي تهم بشكل خاص كل منطقة من المناطق الإقليمية، مع التركيز على التحديات والعوائق التي قد تواجهها كل منطقة في تحقيق كل الأهداف وتطبيق كل المبادئ التي أقرتها القمة العالمية، مع إيلاء اهتمام خاص لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

٤ - يكرر تأكيد أهمية مواصلة تنسيق تنفيذ نتائج القمة العالمية الذي تقوم به جهات معنية متعددة باستخدام أدوات فعالة، بهدف تبادل المعلومات بين ميسري مسارات العمل وتحديد المسائل التي يلزم تحسينها ومناقشة طرائق الإبلاغ عن عملية التنفيذ عموماً، ويشجع جميع الجهات المعنية على مواصلة توفير المعلومات لقاعدة بيانات التقييم التي يتعهد بها الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التي حددتها القمة العالمية، ويدعو كيانات الأمم المتحدة إلى توفير ما يستجد من معلومات عن المبادرات التي تضطلع بها لقاعدة بيانات التقييم؛

٥ - يؤكد الضرورة الملحة لإدراج التوصيات الواردة في الوثائق الختامية للقمة العالمية في المبادئ التوجيهية المنقحة لكي تستعين بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إعداد التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك إضافة عنصر تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

٦ - يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٥٢/٦٠ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ الذي طلبت فيه الجمعية إلى المجلس أن يشرف على متابعة نتائج مرحلتي جنيف وتونس من القمة العالمية على نطاق المنظومة، وتحقيقاً لذلك، طلبت إلى المجلس أن يستعرض في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٦ ولاية اللجنة وجدول أعمالها وتشكيلها، بما في ذلك النظر في تعزيز اللجنة، مع الأخذ في الاعتبار النهج القائم على تعدد الجهات المعنية؛

٧ - يلاحظ مع الارتياح عقد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١٣ في جنيف في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣ الذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باعتباره منبرا للجهات المعنية المتعددة لتنسيق تنفيذ نتائج القمة العالمية وتيسير تنفيذ مسارات عمل القمة العالمية؛

٨ - يهيب بجميع الدول أن تتخذ، في إطار بناء مجتمع المعلومات، خطوات لنفادي اتخاذ أي تدبير انفرادي لا يتوافق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويعيق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان البلدان المتضررة بصورة تامة وتحسين أحوالهم والامتناع عن اتخاذ أي تدبير من هذا القبيل؛

٩ - يرحب بالتقدم الذي أشير إليه في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها، وخصوصاً أن الانتشار السريع للهواتف المحمولة منذ عام ٢٠٠٥ يعني أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت في متناول أكثر من نصف سكان العالم، بما يتفق مع أحد أهداف القمة العالمية، وأن ما يعزز قيمة هذا التقدم ظهور خدمات وتطبيقات جديدة، من بينها الخدمات الصحية باستخدام الأجهزة المحمولة وتوفير المعلومات المتعلقة بالزراعة باستخدام الأجهزة المحمولة وإجراء المعاملات باستخدام الأجهزة المحمولة وإنجاز الإجراءات الحكومية باستخدام الأجهزة المحمولة والحكومة الإلكترونية والأعمال التجارية الإلكترونية والخدمات التي تساعد على تحقيق التنمية، الأمر الذي يوفر إمكانية كبيرة لتطوير مجتمع المعلومات؛

١٠ - يلاحظ مع بالغ القلق أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير متاحة بأسعار ميسورة للعديد من البلدان النامية وأن الفائدة المرجوة من العلم والتكنولوجيا، بما في

ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لم تتحقق بعد بالنسبة إلى أغلبية الفقراء، ويشدد على ضرورة تسخير التكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على نحو فعال لسد الفجوة الرقمية؛

١١ - **يسلم** بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح فرصا جديدة وتطرح تحديات جديدة وبأن هناك ضرورة ملحة للتصدي للعقبات الكبرى التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيا الجديدة، من قبيل عدم توفر بيئة مؤاتية وعدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمار والقدرة على الاتصال والمسائل المتصلة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفقها، ويهيب في هذا الصدد بجميع الجهات المعنية توفير موارد كافية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، وتعزيز بناء قدراتها ونقل التكنولوجيا والمعارف إليها؛

١٢ - **يسلم أيضا** بالنمو السريع لشبكات الاتصال السريع، وبخاصة في البلدان المتقدمة النمو، ويلاحظ مع القلق اتساع الفجوة الرقمية في توفر تقنية الاتصال السريع والقدرة على تحمل تكاليفها ونوعية الوصول إليها واستخدامها بين البلدان المرتفعة الدخل وغيرها من المناطق من جهة وأقل البلدان نموا وأفريقيا باعتبارها قارة متأخرة عن ركب بقية العالم من جهة أخرى؛

١٣ - **يسلم كذلك** بأن الانتقال إلى بيئة تسودها الاتصالات بالأجهزة المحمولة يحدث تغييرات كبيرة في الأساليب التي تستخدمها الجهات المسؤولة عن تشغيل الشبكات في تسيير أعمالها ويتطلب إعادة تفكير جذرية في الطرق التي يستخدم بها الأفراد والمجتمعات الشبكات والأجهزة وفي الاستراتيجيات الحكومية وفي السبل التي يمكن بها استخدام شبكات الاتصالات لتحقيق أهداف التنمية؛

١٤ - **يسلم** بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في العديد من البلدان النامية لا تزال، على الرغم من كل التطورات والتحسين الملحوظ في بعض النواحي، غير متاحة لغالبية السكان، وبخاصة من يعيشون في المناطق الريفية، ولا تزال في غير متناولهم؛

١٥ - **يسلم أيضا** بازدياد عدد مستخدمي الإنترنت وبتغير طابع الفجوة الرقمية أيضا في بعض الحالات من فجوة في إمكانية توفر الإنترنت إلى فجوة في نوعية الوصول إلى الإنترنت والمعلومات والمهارات التي يمكن للمستخدمين الحصول عليها والفائدة التي يمكن أن يجنوها منها، ويسلم في هذا الصدد بضرورة منح الأولوية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باتباع نهج ابتكارية، بما فيها النهج القائم على تعدد الجهات المعنية، في إطار استراتيجيات التنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

١٦ - **يحييط علماً** بالتقرير العالمي للجنة المعنية بتقنية الاتصال السريع لأغراض تطوير التكنولوجيا الرقمية عن حالة تقنية الاتصال السريع في عام ٢٠١٣ وتوفير تقنية الاتصال السريع للجميع، ويلاحظ مع الاهتمام الجهود التي تواصل اللجنة المعنية بتقنية الاتصال السريع بذلها للدعوة على مستوى رفيع لتهيئة بيئة مؤاتية للربط بشبكات الاتصال السريع، وعلى وجه الخصوص عن طريق وضع خطط وطنية للربط بهذه الشبكات وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لكفالة التصدي للتحديات التي تنطوي عليها خطة التنمية بالقوة المناسبة لإحداث أثر وبالتعاون مع جميع الجهات المعنية؛

١٧ - **يلاحظ** أنه، على الرغم من إرساء أساس متين لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من المجالات المتعلقة ببناء مجتمع المعلومات، لا يزال من الضروري مواصلة بذل الجهود لمواجهة التحديات الراهنة، ولا سيما التحديات التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، ويوجه الانتباه إلى التأثير الإيجابي لتوسيع نطاق تنمية القدرات ليشمل المؤسسات والمنظمات والكيانات المعنية بالمسائل المتصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وإدارة الإنترنت؛

١٨ - **يقر** بضرورة التركيز على سياسات تنمية القدرات وتقديم دعم مستدام لمواصلة تعزيز تأثير الأنشطة والمبادرات التي يضطلع بها على الصعيدين الوطني والمحلي بهدف توفير المشورة والخدمات والدعم لبناء مجتمع معلومات يشمل الجميع محوره الإنسان ويركز على التنمية؛

١٩ - **يلاحظ** أن هناك مواضيع مستجدة، من قبيل التطبيقات الإلكترونية في مجال البيئة ومساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإنذار المبكر والتخفيف من آثار تغير المناخ والتواصل عبر الشبكات الاجتماعية واستعمال تكنولوجيا الواقع الافتراضي وخدمات السحابة الحاسوبية وإتاحة الإنترنت على الأجهزة المحمولة والخدمات التي يجري توفيرها باستخدام الأجهزة المحمولة وحماية الخصوصية على الإنترنت وتمكين فئات المجتمع المستضعفة، وبخاصة الأطفال والشباب، وحمايتهم، وبخاصة من التعرض للاستغلال والإساءة على الإنترنت؛

٢٠ - **يكرر تأكيد** أهمية مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة رصد وتقييم لقياس الفجوة الرقمية بين البلدان وداخل المجتمعات يسترشد بها صانعو القرار لدى وضع السياسات العامة والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويشدد على أن تطبيق السياسة العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتطلب توحيد

مؤشرات موثوق بها محدثة بانتظام لرصد الأداء فيما يتعلق بالسلع والخدمات وكفاءتها ونوعيتها وتوفرها بأسعار ميسورة والمواءمة بينها؛

إدارة الإنترنت

٢١ - يعيد تأكيد ضرورة أن يتابع الأمين العام، عن طريق عمليتين منفصلتين، ما أسفرت عنه القمة العالمية من نتائج فيما يتصل بإدارة الإنترنت، وتحديد العملية المتوخى منها تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت، ويسلم بأن العمليتين يمكن أن تكمل إحداهما الأخرى؛

٢٢ - يعيد أيضا تأكيد الفقرات ٣٤ إلى ٣٧ و ٦٧ إلى ٧٢ من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات^(٤)؛

تعزيز التعاون

٢٣ - يسلم بأهمية تعزيز التعاون في المستقبل لتمكين الحكومات بقدر متساو من الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت، وليس فيما يتعلق بالشؤون التقنية وشؤون التشغيل اليومية التي لا تؤثر في قضايا السياسة العامة الدولية؛

٢٤ - يسلم أيضا بأن العملية المتوخى منها تعزيز التعاون التي تقرر أن يشرع فيها الأمين العام وتشترك فيها جميع المنظمات المعنية بحلول نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٦ ستضم جميع الجهات المعنية، حسب دور كل منها، وستمضي بأسرع ما يمكن وفقا للإجراءات القانونية وسيراعى فيها الابتكار، وبأن المنظمات المعنية ينبغي أن تبدأ في الاضطلاع بعملية ترمي إلى تعزيز التعاون تضم جميع الجهات المعنية وتمضي بأسرع ما يمكن ويراعى فيها الابتكار، وبأنه سيطلب إلى المنظمات المعنية نفسها تقديم تقارير أداء سنوية؛

٢٥ - يشير إلى أن الجمعية العامة دعت، في قرارها ١٩٥/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى إنشاء فريق عامل يعنى بتعزيز التعاون لدراسة التكاليف الصادر عن القمة العالمية بشأن تعزيز التعاون، على النحو الوارد في برنامج عمل تونس، عن طريق التماس مساهمات من جميع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية وجمعها واستعراضها ووضع توصيات بشأن كيفية

(٤) انظر A/60/687.

القيام بذلك التكليف على نحو تام، وأنها طلبت إلى الفريق العامل أن يقدم تقريراً إلى اللجنة في دورتها السابعة عشرة التي ستعقد في عام ٢٠١٤، كإسهام في الاستعراض العام لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

٢٦ - يشير أيضا إلى أن الجمعية العامة طلبت في قرارها ١٩٥/٦٧ إلى رئيس اللجنة كفالة التمثيل المتوازن في الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون بين الحكومات من المجموعات الإقليمية الخمس للجنة وبين المدعوين من جميع الجهات المعنية الأخرى، أي من القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط التقنية والأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية، مع كفالة المساواة في ذلك بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو؛

٢٧ - يلاحظ أن الفريق العامل عقد أربعة اجتماعات في الفترة من أيار/مايو ٢٠١٣ إلى أيار/مايو ٢٠١٤ بحث خلالها الولاية المتعلقة بتعزيز التعاون عن طريق إصدار استبيان والتماس مساهمات من جميع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية وجمعها واستعراضها بغرض إعداد مشاريع توصيات، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٩٥/٦٧؛

٢٨ - يحيط علماً بتقرير رئيس الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون التابع للجنة^(٥)، ويعرب عن امتنانه للرئيس والأعضاء والجهات المعنية الأخرى التي قدمت مدخلات وأسهمت في أعمال الفريق العامل؛

٢٩ - يلاحظ أنه تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسائل معينة في حين لا يزال هناك اختلاف كبير في الآراء بشأن عدد من المسائل الأخرى حال دون أن يقدم الفريق العامل توصيات بشأن سبل تعزيز التعاون بشكل تام على النحو الوارد في برنامج عمل تونس حسب الولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة في القرار ١٩٥/٦٧؛

٣٠ - يلاحظ أيضا العمل الذي بدأه الفريق العامل لاستعراض ما تم تحديده من مسائل تتعلق بالإنترنت في سياق السياسة العامة الدولية ووضع قائمة بالآليات الدولية القائمة حاليا لمعالجة هذه المسائل وتحديد وضع هذه الآليات، إن وجدت، وما إذا كانت تقوم بمعالجة المسائل وتسعى إلى تحديد الثغرات في محاولة للتأكد من نوع التوصيات التي قد يلزم تقديمها؛

(٥) E/CN.16/2014/CRP.3

٣١ - يوصي بأن تواصل أمانة اللجنة هذا العمل على أن تقدم ما تتوصل إليه من نتائج إلى اللجنة في اجتماعها الذي يعقد بين الدورات لإجراء مزيد من المناقشة وإدماجها في التقرير المقرر إعداده عن استعراض التقدم المحرز خلال عشر سنوات في تنفيذ نتائج القمة العالمية لكي تنظر فيه اللجنة في دورتها الثامنة عشرة؛

منتدى إدارة الإنترنت

٣٢ - يسلم بأهمية منتدى إدارة الإنترنت وولايته باعتباره منتدى للحوار بين الجهات المعنية المتعددة بشأن مسائل شتى، على النحو الوارد في الفقرة ٧٢ من برنامج عمل تونس، بما يشمل المناقشة بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إدارة الإنترنت؛

٣٣ - يسلم أيضا باضطلاع منتدى إدارة الإنترنت بمبادرات على الصعيدين الوطني والإقليمي في جميع المناطق تعالج قضايا إدارة الإنترنت التي لها أهمية وأولوية للبلدان أو المناطق التي يجري فيها الاضطلاع بالمبادرات؛

٣٤ - يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٩٥/٦٧ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم، كجزء من عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنويا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها، معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت التابع للجنة^(٦)، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز مشاركة البلدان النامية؛

٣٥ - يلاحظ عقد الاجتماع الثامن لمنتدى إدارة الإنترنت الذي استضافته حكومة إندونيسيا في نوسا دوا، بالي، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في إطار الموضوع الرئيسي المعنون "مد الجسور - تعزيز التعاون بين الجهات المعنية المتعددة من أجل النمو والتنمية المستدامة"؛

٣٦ - يرحب بعقد الاجتماع التاسع لمنتدى إدارة الإنترنت الذي ستستضيفه حكومة تركيا والمقرر عقده في اسطنبول في الفترة من ٢ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ويلاحظ أن التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت قد أخذت بعين الاعتبار في العملية التحضيرية للاجتماع؛

(٦) A/67/65-E/2012/48 و Corr.1.

٣٧ - يرحب أيضا بالعرض الذي قدمته البرازيل لاستضافة الاجتماع العاشر لمنتدى إدارة الإنترنت في عام ٢٠١٥، ويرحب كذلك بالعرض الذي قدمته المكسيك لاستضافة الاجتماع في عام ٢٠١٦، رهنا بما تقرره الجمعية العامة بشأن تحديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت؛

سبل المضي قدما

٣٨ - يلاحظ إجراء المناقشة الموضوعية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية خلال الدورة السابعة عشرة للجنة التي عقدت في الفترة من ١٢ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤ والأعمال الجارية في اللجنة لجمع مساهمات من جميع الميسرين والجهات المعنية في إطار الأعمال التحضيرية لإعداد تقريرها الاستعراضي عن التقدم المحرز خلال عشر سنوات في تنفيذ نتائج القمة العالمية، ويطلب إلى اللجنة تقديم تقرير في هذا الشأن، عن طريق المجلس، إلى الجمعية العامة في سياق الاستعراض العام الذي تجريه لتنفيذ نتائج القمة العالمية في عام ٢٠١٥؛

٣٩ - يلاحظ أيضا عقد الاجتماع الذي تولى تنسيقه الاتحاد الدولي للاتصالات بعنوان "الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات" كشكل موسع لمنتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛

٤٠ - يلاحظ كذلك عقد اجتماع لاستعراض نتائج القمة العالمية بعد مضي عشر سنوات بعنوان "نحو إقامة مجتمعات قوامها المعرفة من أجل السلام والتنمية المستدامة"، تولت تنسيقه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في باريس في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، والبيان الختامي الصادر عن هذا الاجتماع؛

٤١ - يلاحظ عقد المنتدى العالمي الخامس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشأن المسائل المتصلة بالإنترنت في سياق السياسة العامة الدولية في جنيف في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣ وما أسفر عنه من آراء؛

٤٢ - يلاحظ أيضا عقد مؤتمر القمة العالمي للشباب لما بعد عام ٢٠١٥ الذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات واستضافته حكومة كوستاريكا في سان خوسيه في الفترة من ٩ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ والإعلان الصادر عنه؛

٤٣ - يحث كيانات الأمم المتحدة التي لم تتعاون حتى الآن بشكل فعال في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها عن طريق منظومة الأمم المتحدة على اتخاذ الخطوات اللازمة

لإقامة مجتمع معلومات يشمل الجميع محوره الإنسان ويركز على التنمية والالتزام بذلك وعلى القيام بدور محفز لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٧)؛

٤٤ - يهيب بجميع الجهات المعنية مواصلة إيلاء الاهتمام، على سبيل الأولوية، لهدف سد الفجوة الرقمية، بمختلف أشكالها، وتنفيذ استراتيجيات سليمة تسهم في تطوير الحكومة الإلكترونية ومواصلة التركيز على سياسات وتطبيقات مراعية للفقراء فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك ما يتصل بإتاحة تقنية الاتصال السريع على مستوى القاعدة الشعبية، بهدف تضيق الفجوة الرقمية بين البلدان ودخلها؛

٤٥ - يحث جميع الجهات المعنية على إيلاء الأولوية لاستحداث نهج ابتكارية تحفز على إتاحة الهياكل الأساسية لتقنية الاتصال السريع للجميع بأسعار ميسورة في البلدان النامية واستعمال خدمات الاتصال السريع المناسبة لضمان قيام مجتمع معلومات يشمل الجميع محوره الإنسان ويركز على التنمية ولتضييق الفجوة الرقمية إلى أدنى حد؛

٤٦ - يهيب بالمنظمات الدولية والإقليمية أن تواصل بانتظام تقييم مدى استفادة جميع الدول من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم تقارير عن ذلك بهدف إتاحة فرص متكافئة لنمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية؛

٤٧ - يحث جميع البلدان على بذل جهود حثيثة للوفاء بالتزاماتها بموجب توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٨)؛

٤٨ - يهيب بمنظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمنتديات المعنية أن تستعرض، وفقاً لنتائج القمة العالمية، المنهجيات الموضوعية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن تعدلها بصورة دورية، آخذة في اعتبارها اختلاف مستويات التنمية والظروف الوطنية، ومن ثم فإنه:

(أ) يلاحظ مع التقدير العمل المضطلع به في إطار الشراكة المعنية بقياس استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

(٧) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٨) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(ب) يلاحظ أيضا عقد الندوة العالمية الحادية عشرة المعنية بمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مدينة مكسيكو في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

(ج) يشجع الدول الأعضاء على جمع بيانات وثيقة الصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني ليتسنى لها الرد بصورة مرضية على الاستبيانات، من قبيل الاستبيان المتعلق بأهداف القمة العالمية، وعلى تبادل المعلومات بشأن دراسات لحالات إفرادية قطرية وعلى التعاون مع بلدان أخرى في إطار برامج التبادل في مجال بناء القدرات؛

(د) يشجع منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمنشآت المعنية على تقييم تأثير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الفقر وفي القطاعات الرئيسية من أجل تحديد المعارف والمهارات اللازمة لزيادة حجم ذلك التأثير؛

(هـ) يهيب بالشركاء الدوليين في التنمية تقديم الدعم المالي من أجل مواصلة تيسير بناء القدرات في البلدان النامية وتوفير المساعدة التقنية لها؛

٤٩ - يدعو المجتمع الدولي إلى تقديم تبرعات للصندوق الاستثماري الخاص الذي أنشأه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدعم الاستعراض والتقييم اللذين تقوم بهما اللجنة فيما يتعلق بمتابعة نتائج القمة العالمية، منوها في الوقت نفسه مع التقدير بالدعم المالي المقدم من حكومتي سويسرا وفنلندا لهذا الصندوق؛

٥٠ - يشير إلى الفقرة ١١١ من برنامج عمل تونس التي طلب فيها إلى الجمعية العامة أن تجري استعراضا عاما لتنفيذ نتائج القمة العالمية في عام ٢٠١٥ وإلى الفقرة ١٠٦ التي تقضي بضرورة أن يكون تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها جزءا لا يتجزأ من متابعة الأمم المتحدة المتكاملة لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية؛

٥١ - يشير أيضا إلى الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٥/٦٧ التي أعادت فيها الجمعية تأكيد دورها في الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية الذي سيجري بحلول نهاية عام ٢٠١٥، على النحو الذي أقر في الفقرة ١١١ من برنامج عمل تونس؛

٥٢ - يشير كذلك إلى الفقرة ٢٢ من قرار الجمعية العامة ١٩٨/٦٨ التي قررت فيها الجمعية وضع الصيغة النهائية لطرائق الاستعراض العام في أقرب وقت ممكن ودعت رئيس الجمعية العامة إلى أن يعين ميسرين اثنين لعقد مشاورات حكومية دولية مفتوحة لذلك الغرض؛

٥٣ - يوصي بالشروع في عملية تحضيرية ملائمة بما يتسق مع العملية التي يجري الاضطلاع بها في إطار القمة العالمية ورهنا بما تقرره الجمعية العامة في هذا الشأن، استناداً إلى الخبرة المكتسبة من مرحلتها القمة العالمية؛

٥٤ - يلاحظ الدور الذي تؤديه اللجنة الوارد بيانه في قرار المجلس ٤٦/٢٠٠٦ في تقديم المساعدة إلى المجلس باعتباره جهة التنسيق المعنية بالمتابعة على نطاق المنظومة، وبخاصة في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية وتقييمه؛

٥٥ - يحيط علماً مع التقدير بالتقرير المعد عن تقييم الأنشطة المضطلع بها المتعلقة بالقمة العالمية الذي يشكل إحدى الأدوات القيمة للمساعدة في عملية المتابعة، بعد انتهاء مرحلة تونس من القمة العالمية؛

٥٦ - يكرر تأكيد أهمية تبادل أفضل الممارسات على الصعيد العالمي، ويشجع، في الوقت الذي يسلم فيه بالمستوى المتميز في تنفيذ المشاريع والمبادرات التي تعزز أهداف القمة العالمية، جميع الجهات المعنية على تسمية مشاريعها لمسابقة جائزة القمة العالمية السنوية للمشاريع كجزء لا يتجزأ من عملية التقييم التي تجريها القمة العالمية، ويحيط علماً في الوقت ذاته بالتقرير عن التجارب الناجحة في إطار القمة العالمية؛

٥٧ - يطلب إلى اللجنة أن تلتزم بتقديم مزيد من المساهمات من الدول الأعضاء وجميع الميسرين والجهات المعنية وأن تنظم في دورتها الثامنة عشرة في عام ٢٠١٥ مناقشة موضوعية بشأن التقرير الاستعراضي عن التقدم المحرز خلال عشر سنوات في تنفيذ نتائج القمة العالمية وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس، في سياق الاستعراض العام الذي تجريه الجمعية العامة لتنفيذ نتائج القمة العالمية في عام ٢٠١٥؛

٥٨ - يشير كذلك إلى الفقرة ٤٨ من قرار المجلس ٩/٢٠١٣ التي طلب فيها المجلس إلى اللجنة أن تقدم، عقب انتهاء دورتها الثامنة عشرة، نتائج استعراض التقدم المحرز خلال عشر سنوات في تنفيذ نتائج القمة العالمية إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس، في سياق الاستعراض العام الذي تجريه لتنفيذ نتائج القمة العالمية في عام ٢٠١٥؛

٥٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة سنوياً تقريراً عن تنفيذ التوصيات الواردة في هذا القرار وفي قرارات المجلس الأخرى المتعلقة بتقييم التقدم المحرز كما ونوعاً في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها؛

٦٠ - يشدد على أهمية تعزيز إقامة مجتمع معلومات شامل للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص لسد الفجوة الرقمية والفجوة في مجال تقنية الاتصال السريع، مع مراعاة الاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس والثقافة والشباب وسائر الفئات الناقصة التمثيل؛

٦١ - يشدد أيضا على أهمية تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية ويرى أنه ينبغي أخذ ذلك بعين الاعتبار على النحو المناسب في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الجلسة العامة ٤٦

١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤